أمانة اللجنة الأفريقية للخبراء المعنية بحقوق الطفل ورفاهيته
البريد الإلكتروني: acerwc-secretariat@africanunion.org
الهاتف: 18 00 01 52 266+ ص.ب: 13460
العنوان: مبنى نالا، طريق بالفور، ماسيرو
مملكة ليسوتو

اللجنة الأفريقية للخبراء المعنية بحقوق الطفل ورفاهيته

مذكرة إرشادية بشأن رقمنة التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، مع التركيز على تسجيل المواليد في إفريقيا

ديسمبر 2025

أمانة اللجنة الأفريقية للخبراء المعنية بحقوق الطفل ورفاهيته
البريد الإلكتروني: acerwc-secretariat@africanunion.org
الهاتف: 18 00 01 52 266+ ص.ب: 13460
العنوان: مبنى نالا، طريق بالفور، ماسيرو
مملكة ليسوتو

أصدرت اللجنة الأفريقية للخبراء المعنية بحقوق الطفل ورفاهيته (اللجنة)، انسجامًا مع ولايتها في تعزيز وحماية حقوق ورفاهية الأطفال في إفريقيا، دعوة مفتوحة لتقديم إسهامات حول الاتجاهات والتحديات والفرص المتعلقة برقمنة تسجيل المواليد في إفريقيا. وهدفت هذه الدعوة إلى جمع معلومات حول رقمنة تسجيل المواليد في القارة، باعتبارها جزءًا من التوجه الأوسع نحو رقمنة نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، مع التركيز على التحديات والفرص المرتبطة بحقوق الطفل. وقد قادت هذه الدعوة المُقرِّرة الخاصة للجنة فيما يتعلق بالاسم والجنسية وتسجيل المواليد، وذلك في إطار مهامها الرامية إلى التماس المعلومات المتعلقة بتسجيل المواليد والاسم والجنسية في إفريقيا، وتلقيها ودراستها واتخاذ الإجراءات بشأنها، كما هو منصوص عليه في القرار المنشئ لولاية المُقرِّرة الخاصة. وتعرب اللجنة الأفريقية للخبراء المعنية بحقوق الطفل ورفاهيته عن تقديرها لجميع الأفراد والمنظمات الذين قدموا معلومات وأسهموا برؤى قيّمة. وقد أسهمت الإسهامات الواردة في إعداد هذه المذكرة الإرشادية.

أمانة اللجنة الأفريقية للخبراء المعنية بحقوق الطفل ورفاهيته
البريد الإلكتروني: acerwc-secretariat@africanunion.org
الهاتف: 18 00 01 52 266+ ص.ب: 13460
العنوان: مبنى نالا، طريق بالفور، ماسيرو
مملكة ليسوتو

1- مقدمة

1-1 رقمنة التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في إفريقيا: تسجيل المواليد

يُعد تسجيل المواليد الأساس الذي تقوم عليه نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، إذ يُرسِّخ الاعتراف القانوني بوجود الشخص، ويُعد عادةً أول نقطة دخول للفرد إلى نظام التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. وفيما بعد، تُدرج جميع الوقائع الحيوية والمعلومات الأخرى المتعلقة بالفرد، مثل الجنسية والتبني والزواج والوفاة، ضمن بيانات التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. إلا أن تسجيل المواليد وإصدار شهاداتهم في إفريقيا يواجهان تحديات مزمنة تحد من وصول الأطفال إلى الهوية القانونية والحقوق والخدمات، حيث أن ضعف نظم التسجيل المدني، وقصور البنية التحتية، وانخفاض الوعي العام، وارتفاع التكاليف، والعوائق الجغرافية، تترك ملايين الأطفال غير مسجلين، لا سيما في المجتمعات الريفية والمهمشة. وغالبًا ما تؤدي الإجراءات اليدوية المعتمدة على الورق إلى عدم الكفاءة، والتأخير، والأخطاء، وفقدان السجلات، في حين تزيد الحركة العابرة للحدود والنزاعات من تعقيد عمليات التسجيل. يتيح إدخال تسجيل المواليد الرقمي فرصًا لمعالجة العديد من هذه التحديات من خلال تبسيط الإجراءات، وخفض التكاليف، وتحسين الدقة وإمكانية الوصول. كما يحمل هذا التحول إمكانات لتسريع الوصول وتحقيق العدالة، شريطة تنفيذه وفق نهج منظم ومتكامل. ومع ذلك، فإنه ينطوي أيضًا على قيوده وتحدياته الخاصة. وتقر اللجنة الأفريقية للخبراء المعنية بحقوق الطفل ورفاهيته بتنامي الاهتمام بتسخير التقنيات الرقمية لتحسين نظم التسجيل المدني، بما في ذلك تسجيل المواليد. وبينما توفر الرقمنة فرصًا واضحة، فإنها تثير في الوقت ذاته تساؤلات تتعلق بالإنصاف، وإمكانية الوصول، والبيانات، وحماية البيانات، والآثار الأوسع على حقوق الطفل. وانطلاقًا من هذه الاعتبارات، يستعرض هذا المستند الاتجاهات والوضع الراهن، والفرص والفوائد، والتحديات والمخاطر، ومشاركة الأطفال، والأُطُر القانونية والسياسات، والممارسات الجيدة والابتكارات، إضافة إلى التوصيات.

تهدف هذه المذكرة الإرشادية إلى تقديم معلومات حول الاتجاهات الناشئة والتحديات والفرص في مجال رقمنة تسجيل المواليد، بغرض تعزيز معدلات تسجيل المواليد في القارة الإفريقية بطريقة شاملة وفعالة. وعلى وجه التحديد، تهدف هذه المذكرة التوجيهية إلى:

- تزويد الدول برؤى حول أنظمة تسجيل المواليد الرقمية الشاملة والمتاحة والميسورة التكلفة.
- تسليط الضوء على مواطن القلق والتحذير من الآثار السلبية المحتملة للرقمنة.
- تعزيز حقوق الطفل من خلال تسجيل المواليد الرقمي الشامل والآمن.
- تعزيز التوافق مع الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته، وغيره من أهداف السياسات القارية والعالمية.

2-1 تسجيل المواليد بموجب الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته

تنص المادة 6(1) من الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته (الميثاق) على أن لكل طفل الحق منذ ولادته في اسم، والتسجيل فور ولادته، والجنسية. وقد فصّلت اللجنة في تعليقها العام رقم 2 الحق في الاسم، وتسجيل المواليد، والجنسية، بالإضافة إلى الالتزامات المقابلة للدول الأطراف. ينص التعليق العام على أن الدول ملزمة بإنشاء وتعزيز أنظمة تسجيل مدني شاملة وفعّالة ومتاحة لضمان تسجيل ولادة كل طفل وتوثيقها. يجب على الدول سنّ قوانين جديدة حيث لا توجد، وتطبيق القوانين القائمة بفعالية، وإصلاح القوانين القديمة أو الناقصة لتتوافق مع المعايير الدولية والميثاق. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون تسجيل المواليد وإصدار شهادات الميلاد مجانيًا وفوريًا وغير تمييزي، بما يضمن المساواة في الوصول إليه بغض النظر عن جنس الطفل أو عرقه أو وضعه الاجتماعي أو ظروف والديه. وينص التعليق العام على أن التسجيل الفوري للمواليد يعني التسجيل في أسرع وقت ممكن بعد الولادة، مع مراعاة الممارسات الثقافية والمحلية المتعلقة بالأمومة وتغذية الرُضّع. كما يُطلب من الدول وضع إجراءات واضحة للتسجيل في الوقت المناسب وفي حال تأخره، وحماية الخصوصية، ومنع الاحتيال، واستخدام التكنولوجيا لتأمين السجلات. يجب أن تتجنب شهادات الميلاد المعلومات التي تُوصم الطفل، وفي حال عدم توفر الشهادات، ينبغي قبول أشكال بديلة من الإثبات مثل سجلات المستشفيات أو الشهادة الشفوية. ومن المهم أن تضمن الدول ربط تسجيل المواليد ارتباطًا وثيقًا بحق الطفل في الجنسية، وبالتالي منع انعدام الجنسية وحماية هوية الطفل وحقوقه.

أمانة اللجنة الأفريقية للخبراء المعنية بحقوق الطفل ورفاهيته
البريد الإلكتروني: acerwc-secretariat@africanunion.org
الهاتف: 18 00 01 52 266+ ص.ب: 13460
العنوان: مبنى نالا، طريق بالفور، ماسيرو
مملكة ليسوتو

يُلقي التعليق العام مزيدًا من الضوء على التزامات الدول فيما يتعلق برقمنة سجلات المواليد. ويؤكد على التزام الدول بتنظيم استخدام التقنيات الرقمية في أنظمة تسجيل المواليد لضمان احتفاظ السجلات المدنية بقيمتها القانونية. ويشدد على ضرورة تطبيق الرقمنة بطريقة تحمي خصوصية بيانات الأطفال، وتمنع الاحتيال والتزوير، وتضمن سهولة الوصول إليها. وتُشجِّع الدول على تبني أفضل الممارسات الدولية والقارية عند صياغة القوانين والسياسات المتعلقة بتسجيل المواليد الرقمي، بما يضمن أن تُعزز التكنولوجيا كفاءة وموثوقية وشمولية أنظمة السجل المدني مع مراعاة مصالح الطفل الفُضلى. بالإضافة إلى ذلك، يُمكن استخدام تسجيل المواليد الرقمي لتعزيز اللامركزية وقابلية التشغيل البيني، مما يُتيح إمكانية تقليل العديد من العوائق التي تحول دون زيادة معدل التسجيل.

2- المبادئ التوجيهية للميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته

يُعد مبدأ عدم التمييز ومشاركة الطفل أساسيين في عملية تطبيق رقمنة سجلات المواليد. ينص الميثاق على التمتع بالحقوق الواردة فيه، بما في ذلك الحق في تسجيل المواليد، "بغض النظر عن عرق الطفل أو والديه أو أولياء أمره القانونيين، أو انتمائهم العرقي، أو لونهم، أو جنسهم، أو لغتهم، أو دينهم، أو آرائهم السياسية أو غيرها، أو أصلهم القومي والاجتماعي، أو ثروتهم، أو مكانتهم عند الولادة، أو أي وضع آخر"، كما ينص على حق كل طفل في التعبير عن آرائه بحرية في جميع المسائل التي تمسه، مع إيلاء تلك الآراء الاعتبار الواجب وفقًا لعمره ونضجه. ولا يزال تطبيق هذه المبادئ في تسجيل المواليد الرقمي مثيرًا للقلق.

فيما يتعلق بمشاركة الطفل، نادرًا ما يُستشار الأطفال في تصميم وتنفيذ ومراقبة تسجيل المواليد الرقمي. ومن الأهمية بمكان أن أنظمة تسجيل المواليد الرقمي تُعرّض فئات معينة من الأطفال لخطر التمييز، نظرًا لافتقارها إلى الشمولية في التصميم. وتشمل الفئات الأكثر عرضة للخطر من الأطفال ما يلي:

- **الأطفال ذوو الإعاقة**: الأطفال الذين يعانون من أنواع مختلفة من الإعاقة، والعوائق الخاصة بهم (مثل الوصم، وعدم وجود تصميم شامل، والعوائق الجسدية/التواصلية، وعدم توفر التسهيلات اللازمة).
- **الأطفال في الشوارع**: يُعدّ الأطفال في الشوارع فئةً شديدة الضعف، وغالبًا ما يُستبعدون من المجتمع، ويواجهون تحدياتٍ فريدة، ككثرة التنقل، وانعدام الثقة بالمؤسسات، وصعوبة الحصول على موافقة الوالدين، وزيادة خطر الاتجار بهم، وتجريمهم.
- **أطفال كبار السن**: يُهدد انخفاض مستوى المعرفة الرقمية والوصول إليها لدى كبار السن من مقدمي الرعاية باستبعاد الأطفال الذين يخضعون لرعايتهم من التسجيل.
- **الأطفال المولودون خارج إطار الزواج/الآباء غير المسجلين**: تؤثر العوائق القانونية والإدارية المنهجية، بما فيها الممارسات التمييزية، بشكلٍ غير متناسب على الأمهات العازبات والأطفال المولودين خارج إطار الزواج.
- **الأطفال المتنقلون**: يواجه الأطفال اللاجئون، والأطفال النازحون داخليًا، وغيرهم من فئات الأطفال المتنقلين، العديد من العوائق في التسجيل، نظرًا لاستمرار تنقلهم، وخوفهم من اللجوء إلى السلطات خشية الترحيل، وعدم الاعتراف بهم في الأنظمة الوطنية، وغيرها.
- **الأطفال الذين يعيشون في فقر**: يُعدّ الفقر من أكثر الأسباب شيوعًا لعدم تسجيل الأطفال. على الرغم من أن الفقر يتداخل عادةً مع أسباب الضعف الأخرى، فمن الضروري اعتباره عائقًا قائمًا بذاته، مع مراعاة التكاليف المباشرة وغير المباشرة المختلفة للتسجيل.
- **الأطفال في حالات الطوارئ**: يُعدّ الأطفال المتضررون من النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية والكوارث الناجمة عن تغير المناخ أو المتفاقمة بسببه، وحالات الطوارئ الصحية العامة، وغيرها من حالات الطوارئ، أكثر عرضةً لعدم التسجيل أو فقدان وثائق التسجيل.

3- الاتجاهات الرئيسية والوضع الراهن لتسجيل المواليد الرقمي في أفريقيا

لا يزال التسجيل اليدوي للمواليد هو الطريقة السائدة في معظم الدول الأفريقية. مع ذلك، تتبنى عدة دول تدريجيًا أنظمة هجينة تجمع بين عمليات التسجيل اليدوي والرقمي. كما تظهر ابتكارات جديدة، مثل استخدام البيانات البيومترية للتعريف الفريد، وتقنية سلسلة الكتل (البلوك تشين) لتخزين البيانات بشكل آمن. على سبيل المثال، دعمت اليونيسف مشاريع تجريبية في إثيوبيا (باستخدام أجهزة لوحية في المرافق الصحية)، وأوغندا وجنوب أفريقيا (باستخدام مجموعات تسجيل متنقلة). يتضح جلياً التحول نحو الإدارة المركزية والتكامل، حيث تشرف السلطات الوطنية عادةً على الأنظمة، كما هو الحال في الهيئة الوطنية للسكان في نيجيريا ودائرة السجل المدني في كينيا، كما يتزايد ربط برامج التحصين الإلكتروني

أمانة اللجنة الأفريقية للخبراء المعنية بحقوق الطفل ورفاهيته
البريد الإلكتروني: acerwc-secretariat@africanunion.org
الهاتف: 18 00 01 52 266+ ص.ب: 13460
العنوان: مبنى نالا، طريق بالفور، ماسيرو
مملكة ليسوتو

بتسجيل المواليد، بينما تُصمم الأنظمة لتكون قابلة للتشغيل البيني مع أنظمة الهوية الوطنية والسجلات الاجتماعية. كما يجري نشر تطبيقات الهواتف المحمولة، لا سيما في المناطق النائية أو التي يصعب الوصول إليها، على الرغم من استمرار بعض التحديات كصعوبة الاتصال وسهولة الاستخدام.

يُلاحظ توجه واضح نحو التكامل مع المرافق الصحية وأنظمة الهوية الوطنية ومبادرات الحوكمة الإلكترونية الأوسع نطاقاً. فعلى سبيل المثال، يربط نظام المعرف الشخصي الفريد في كينيا سجلات المواليد بالسجلات المدرسية والصحية. وعلى المستوى الإقليمي، توجد مبادرات مشتركة وعابرة للحدود، مثل برنامج الهوية التابع للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) وحركة الهوية الرقمية لأفريقيا، والتي تُعزز التنسيق والاعتراف العابر للحدود بأنظمة الهوية.

4- أهم معوقات رقمنة تسجيل المواليد في أفريقيا

توجد عدة معوقات تُعيق رقمنة تسجيل المواليد في أفريقيا. لضمان فعالية تطبيق حق تسجيل المواليد للجميع من خلال التحول الرقمي، من الضروري إدراك ومعالجة التحديات المتعلقة بالتصميم والتنسيق والجوانب التقنية. وفيما يلي بعض أبرز هذه التحديات:

- **التجزئة القطاعية**: لا يزال التباين بين أولويات القطاعات وأهداف التسجيل عائقًا رئيسيًا. فكثيرًا ما تسعى وزارات الأحوال المدنية والصحة والعدل إلى تحقيق أهداف غير منسقة، مما يُعيق الإصلاح المتكامل.
- **مركزية اتخاذ القرار**: تحدّ الأنظمة المركزية المفرطة من الاستجابة المحلية. وغالبًا ما تُترك المكاتب دون الوطنية دون الصلاحيات الكافية أو الميزانيات أو الموظفين، مما يُبطئ التقدم نحو اللامركزية.
- **النشر التكنولوجي المبكر**: في بعض الأحيان، تُطرح منصات وأدوات جديدة للهواتف المحمولة قبل معالجة قضايا أساسية كالاتصال والتوافقية والتدريب الشامل. وهذا يؤدي إلى استخدام غير متسق وبيانات غير موثوقة.
- **الاعتماد على المشاريع التجريبية**: يُعيق الاعتماد المفرط على المشاريع التجريبية، دون وجود خطط مُحددة التكاليف للتوسع، والأدوات اللازمة للمراجعة وتحديث البرامج، ترسيخ الابتكارات المحلية. يؤدي تغير أولويات الجهات المانحة إلى تفاقم هذه المشكلة.
- **أنظمة البيانات المتوازية**: حتى مع وجود المنصات الرقمية، لا تزال الأنظمة المتوازية قائمة. ويؤدي محدودية التوافق بينها إلى قواعد بيانات مجزأة، وجهود مكررة، ومعايير بيانات غير متوافقة.
- **فجوات البنية التحتية والفجوة الرقمية**: لا يزال ضعف إمدادات الكهرباء وعدم موثوقية الاتصال بالإنترنت، لا سيما في المناطق الريفية والنائية، يمثلان تحديات تشغيلية أساسية. ويثير هذا الأمر قلقًا بالغًا نظرًا للفجوة الرقمية بين سكان المدن والريف، فضلًا عن الفجوة الرقمية بين الجنسين.
- **انخفاض مستوى المعرفة الرقمية والمقاومة الثقافية**: تفتقر العديد من المجتمعات إلى الوعي بفوائد التسجيل أو تقاوم التحول الرقمي بسبب الوصمة الثقافية (مثل اعتباره من المحرمات أو ضارًا).
- **نقص الموارد البشرية**: يؤدي النقص في أعداد الموظفين المدربين على المستوى الميداني إلى تقويض فعالية العمليات الرقمية بشكل كبير.

5- الممارسات الجيدة الناشئة والاتجاهات التجريبية

هناك العديد من المبادرات في مختلف البلدان التي تُظهر مؤشرات واعدة لتعزيز تسجيل المواليد الشامل من خلال استخدام الأدوات الرقمية. ورغم أهمية هذه الابتكارات، إلا أنه من الضروري دراسة متأنية لتجنب استبعاد الفئات المهمشة التي قد تواجه صعوبات في الوصول إلى المنصات الرقمية. ومن بين الممارسات الجيدة الواعدة التي تم رصدها ما يلي:

- تطوير ونشر أدوات تسجيل متاحة عبر الهواتف المحمولة باستخدام تقنية الرسائل النصية القصيرة أو خدمة بيانات الخدمة التكميلية غير المُنظَّمة للوصول إلى المناطق ذات الاتصال المحدود أو المعدوم بالإنترنت.
- تقديم المساعدة في التسجيل لمن لا يستطيعون الوصول إلى المنصات الرقمية، لضمان عدم إهمال تسجيل أي طفل بسبب عوائق بنيوية أو اجتماعية اقتصادية.
- تطبيق مبادئ التصميم الشامل في المنصات الرقمية، بما في ذلك أدوات تسهيل الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة وواجهات متعددة اللغات.
- في نيجيريا، تم استخدام تقنيات الهواتف المحمولة، مثل "رابيد إس إم إس RapidSMS"، لمراقبة وتقييم عمليات تسجيل المواليد في الوقت الفعلي. كما اعتمدت البلاد تقنية التعرف الذكي على البيانات لتحويل السجلات التناظرية إلى بيانات رقمية، مما يمثل خطوة هامة نحو رقمنة أنظمة السجل المدني.

أمانة اللجنة الأفريقية للخبراء المعنية بحقوق الطفل ورفاهيته
البريد الإلكتروني: acerwc-secretariat@africanunion.org
الهاتف: 18 00 01 52 266+ ص.ب: 13460
العنوان: مبنى نالا، طريق بالفور، ماسيرو
مملكة ليسوتو

- في إثيوبيا، تشمل التدابير التقدمية تعديل توجيهات السجل المدني للاجئين لإعفاء اللاجئين من رسوم شهادات الميلاد. وقد أثبت هذا الإصلاح فعاليته في الحد من تهميش اللاجئين وتحسين وصولهم إلى خدمات تسجيل المواليد.

بالإضافة إلى ذلك، تُجرى تجارب على العديد من الحلول المتقدمة في عدة دول بهدف تعزيز التسجيل الرقمي. تشمل هذه الحلول التجريبية ما يلي:

- أساور ذكية للمواليد الجدد مزودة برموز الاستجابة السريعة "كيوآر" لتسجيل فوري وآمن.
- دمج الذكاء الاصطناعي لرصد المواليد في مخيمات اللاجئين، والترجمة الفورية.
- التعرف على الصوت عبر روبوتات الدردشة للفئات السكانية الأمية، ونماذج أولية للهوية السيادية الذاتية لتمكين الآباء وحماية البيانات.

مع أن هذه الابتكارات واعدة، إلا أنه يجب التعامل معها بحذر نظراً لغياب توجيهات قارية أو عالمية تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي، أو الهوية السيادية الذاتية، أو غيرها من التقنيات المتقدمة المماثلة ضمن أنظمة السجل المدني والإحصاءات الحيوية، ولا سيما للمساعدة في تسجيل المواليد. تتضمن الأساور الذكية ورصد المواليد بمساعدة الذكاء الاصطناعي جمع بيانات مستمر عن المواليد الجدد أو السكان، غالباً في سياقات تفتقر إلى ضمانات كافية بشأن الموافقة والرقابة والأمن السيبراني. أما الهوية السيادية الذاتية، فتعمل وفق نموذج لا مركزي قد يُضعف دور الدولة في السجل المدني إذا لم يُنظّم بشكل صحيح. يجب أن يسترشد استكشاف هذه الأدوات بمبادئ صارمة لحماية البيانات والخصوصية، مع مراعاة مصلحة الطفل الفضلى.

6- التموضع الاستراتيجي لنظام تسجيل الأحوال المدنية والإحصاءات الحيوية كبنية تحتية وطنية أساسية وبنية تحتية رقمية عامة

يؤدي انتشار مبادرات الرقمنة المتفرقة إلى تقويض الاستدامة والكفاءة، مما يؤكد الحاجة إلى نهج حكومي شامل لتسجيل المواليد رقميًا. من الأهمية بمكان التعامل مع أنظمة تسجيل الأحوال المدنية والإحصاءات الحيوية كبنية تحتية وطنية أساسية ومكون رئيسي للبنية التحتية الرقمية العامة. يرتقي هذا الإطار بنظام تسجيل الأحوال المدنية والإحصاءات الحيوية إلى ما هو أبعد من مجرد وظيفة إدارية، مؤكدًا على أهميته الاستراتيجية للحماية الاجتماعية، والشمول المالي، وتقديم الخدمات العامة الرقمية، ويستلزم التعاون على جميع مستويات الحكومة. ينبغي على الجهات المعنية، بما في ذلك شركاء التنمية، دعم الاستراتيجيات التي تقودها أفريقيا وتجنب المشاريع التجريبية المتفرقة للهوية الرقمية لضمان تعزيز الأنظمة بشكل مستدام.

يسلط هذا النهج الضوء أيضًا على الحاجة إلى تمويل عام كافٍ ومستدام لنظام تسجيل الأحوال المدنية والإحصاءات الحيوية كوظيفة أساسية للدولة، بدلًا من الاعتماد المفرط على تمويل المانحين، من أجل الاستدامة على المدى الطويل. يُعدّ التوافق التام مع أطر الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة القائمة، مثل استراتيجية التحول الرقمي لأفريقيا (2020-2030)، وإطار الاتحاد الأفريقي للتوافق التشغيلي للهوية الرقمية، وإطار سياسة البيانات للاتحاد الأفريقي، واتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن الأمن السيبراني وحماية البيانات الشخصية (اتفاقية مالابو)، والبرنامج الأفريقي للتحسين المُعجّل للسجل المدني والإحصاءات الحيوية أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق التماسك والكفاءة على المستويين الوطني والقاري.

7- التوصيات التوجيهية

أولًا: اعتماد نهج قائم على حقوق الطفل

أمانة اللجنة الأفريقية للخبراء المعنية بحقوق الطفل ورفاهيته
البريد الإلكتروني: acerwc-secretariat@africanunion.org
الهاتف: 18 00 01 52 266+ ص.ب: 13460
العنوان: مبنى نالا، طريق بالفور، ماسيرو
مملكة ليسوتو

- ضمان التزام جميع مبادرات تسجيل المواليد الرقمي بالمادة 6 من الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل والتعليق العام رقم 2، بما يضمن أن يكون التسجيل مجانيًا وفوريًا وغير تمييزي.
- حماية حق الطفل في الخصوصية وحماية بياناته الشخصية في الأنظمة الرقمية. يجب أن يُشير استخدام التكنولوجيا التي تتضمن القياسات الحيوية أو الذكاء الاصطناعي أو التتبع الرقمي للمواليد الجدد صراحةً إلى الحاجة إلى آليات حوكمة البيانات والموافقة والمساءلة، بما يتوافق مع اتفاقية مالابو ومبادئ اليونيسف لحماية بيانات الطفل.

ثانيًا: تبني نهج حكومي شامل

- اعتبار نظام تسجيل الأحوال المدنية والإحصاءات الحيوية بنية تحتية رقمية عامة وطنية أساسية لتجنب التجزئة والمشاريع التجريبية الممولة من الجهات المانحة.
- ضمان قابلية التشغيل البيني لنظام تسجيل الأحوال المدنية والإحصاءات الحيوية الرقمي، ومواءمة وظائف تسجيل الأحوال المدنية والصحة والتعليم والعدالة والحماية الاجتماعية ضمن نهج حكومي شامل.
- ضمان استناد نظام تسجيل الأحوال المدنية والإحصاءات الحيوية، بوصفه بنية تحتية رقمية عامة، إلى إطار عمل قائم على الحقوق والأخلاقيات. ويشمل ذلك الالتزام بمبادئ الشرعية، وتحديد الغرض، والتناسب، وتقليل البيانات، بما يضمن أن تكون معالجة البيانات قانونية وضرورية وتحترم الخصوصية والكرامة الإنسانية. وبالمثل، يجب ضمان المساءلة والشفافية والأمن من خلال رقابة مؤسسية قوية وضمانات ضد إساءة الاستخدام.

ثالثًا: تعزيز الشمولية وعدم التمييز

- تصميم أنظمة رقمية يسهل الوصول إليها للفئات المهمشة، بما في ذلك الأطفال ذوي الإعاقة، والأطفال المشردين، واللاجئين، والنازحين داخلياً، وأطفال الأمهات العازبات، والأطفال في حالات الطوارئ، والأطفال الذين يعيشون في فقر، والأطفال في المناطق الريفية والنائية.
- دمج مبادئ التصميم الشامل، وواجهات متعددة اللغات، وحلول تعمل دون اتصال بالإنترنت أو عبر الأجهزة المحمولة، لسد الفجوة الرقمية.

رابعاً: ضمان مشاركة الأطفال

- وضع آليات لاستشارة الأطفال، بما يتناسب مع قدراتهم المتنامية، في تصميم أنظمة تسجيل المواليد الرقمية، وتطبيقها، ومراقبتها، بما يعكس وجهات نظرهم واحتياجاتهم.

خامساً: ضمان أقصى درجات حماية البيانات

- يجب أن تسترشد رقمنة نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية بمبادئ المشروعية، وتحديد الغرض، والتناسب، وتقليل البيانات إلى الحد الأدنى، والمساءلة، بما يضمن أن تكون جميع عمليات معالجة البيانات قانونية وضرورية ومتوافقة مع المصلحة الفضلى للطفل. كما ينبغي أن تكفل النظم الشفافية والأمن والدقة، بالإضافة إلى إنشاء آليات للتظلم والرقابة لضمان المساءلة.

سادساً: الاستثمار في الاستدامة

- إعطاء الأولوية للتمويل العام المحلي المستدام لنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية بدلًا من الاعتماد على المانحين.
- إعداد استراتيجيات توسّع مُكلَّفة ماليًا للمشروعات التجريبية الناجحة، بما يضمن إضفاء الطابع المؤسسي عليها.

سابعاً: بناء القدرات التقنية والبشرية

- تدريب العاملين في الصفوف الأمامية وضمان توفر عدد كافٍ من الموظفين على المستويات المحلية.
- معالجة التحديات التشغيلية، مثل الاتصال بالشبكات، وتوفر الكهرباء، وقابلية التشغيل البيني، ومعايير البيانات، قبل إدخال أدوات رقمية جديدة.

أمانة اللجنة الأفريقية للخبراء المعنية بحقوق الطفل ورفاهيته
البريد الإلكتروني: acerwc-secretariat@africanunion.org
الهاتف: 18 00 01 52 266+ ص.ب: 13460
العنوان: مبنى نالا، طريق بالفور، ماسيرو
مملكة ليسوتو

ثامناً: تعزيز الابتكار المسؤول وقابلية التشغيل البيني

- دعم الاعتماد المسؤول للأدوات الناشئة (مثل: "رابيد إس إم إس"، ونظم تسجيل الهوية الرقمية، والحلول البيومترية، والهوية الذاتية ذات السيادة، وتقنية سلسلة الكتل "البلوك تشين"، والأدوات المدعومة بالذكاء الاصطناعي)، مع ضمان الإنصاف وإمكانية الوصول.
- ربط النظم الرقمية بآليات تسجيل مدعومة ومساعدة للأشخاص غير القادرين على الوصول المباشر إلى التكنولوجيا.
- نشر وحدات تسجيل متنقلة للوصول إلى المجتمعات النائية والمحرومة من الخدمات.
- تعزيز نماذج الخدمة الشاملة من نقطة واحدة (الإخطار بالولادة + التسجيل + إصدار الشهادة) لتبسيط الإجراءات وتشجيع التسجيل في الوقت المناسب.
- تطبيق مبدأ "جمع البيانات مرة واحدة واستخدامها مرات متعددة" عند تصميم نظم تسجيل مدني وإحصاءات حيوية قابلة للتشغيل البيني، بما يقلل الازدواجية، ويحسن الكفاءة، ويعزز ثقة الجمهور.

تاسعاً: تعزيز الاتساق الإقليمي والقاري

- مواءمة الإصلاحات الوطنية مع أطر الاتحاد الإفريقي، بما في ذلك: استراتيجية التحول الرقمي (2020–2030)، وإطار قابلية التشغيل البيني للهوية الرقمية، وسياسة بيانات الاتحاد الإفريقي، واتفاقية مالابو.
- دعم التنسيق العابر للحدود من خلال مبادرات مثل هوية الجماعة/المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس) ومبادرة الهوية الرقمية لإفريقيا (Digital ID4Africa).

<u>الملحق (1): الأدوات والموارد</u>

الأطر والمبادرات الإقليمية التي توجه الجوانب المختلفة لرقمنة نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية

- الدليل الإرشادي لرقمنة نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في إطار البرنامج الأفريقي للتحسين المُعجّل للسجل المدني والإحصاءات الحيوية.

أمانة اللجنة الأفريقية للخبراء المعنية بحقوق الطفل ورفاهيته
البريد الإلكتروني: acerwc-secretariat@africanunion.org
الهاتف: 18 00 01 52 266+ ص.ب: 13460
العنوان: مبنى نالا، طريق بالفور، ماسيرو
مملكة ليسوتو

- الإرشادات العملية لممارسي نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية الرقمية ضمن البرنامج الأفريقي للتحسين المُعجّل للسجل المدني والإحصاءات الحيوية.
- مبادرة الأصول المشتركة للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية الإلكترونية في إفريقيا.
- المسح المرجعي للبنك الإفريقي للتنمية حول رقمنة نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في إفريقيا.
- سياسة الاتحاد الإفريقي للسلامة والتمكين عبر الإنترنت (سياسة حماية الأطفال على الإنترنت، 2024).
- مبادرة الهوية الرقمية لأفريقيا ID4Africa.
- حزمة أدوات الاتصال والمناصرة لتسجيل المواليد – مركز البحوث المعرفية لليونيسف رقم 7.
- حزمة أدوات إمكانية الوصول الصادرة عن اليونيسف.

أمثلة على نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية الرقمية في إفريقيا

الدولة	منصة التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية الرقمية	ملاحظات
أوغندا	منصة التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية المفتوحة OpenCRVS	بدأ البرنامج بمناطق تجريبية، ثم تلاه التكامل مع المرافق الصحية للإخطار بالولادات. ويجري حاليًا التوسع على المستوى الوطني .قابلية التشغيل البيني : يُعد التكامل مع القطاع الصحي سمة أساسية، مع خطط للتكامل مع نظام الهوية الوطنية.
توجو	منصة الهوية القياسية مفتوحة المصدر MOSIP	قابلية التشغيل البيني :تكامل سلس مع الهوية الوطنية، وتعاون مع قطاعي الصحة والتعليم .التقنيات الناشئة :استخدام تطبيقات الهاتف المحمول للتسجيل عن بُعد، وجمع البيانات البيومترية.
إثيوبيا	منصة الهوية مفتوحة المصدر القياسية / مستخدمة في برنامج الهوية الرقمية "فايدا Fayda"	جرى تنفيذ البرنامج تجريبيًا في أديس أبابا، ويجري التوسع التدريجي ليشمل مناطق أخرى .قابلية التشغيل البيني :الهدف الأساسي هو إنشاء هوية أساسية متكاملة مع مختلف القطاعات، بما في ذلك نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية.
كينيا	خدمة تسجيل السكان المتكاملة "آي بي آر إس" ومنصة eCitizen	قابلية التشغيل البيني :تهدف منصتا eCitizen و"آي بي آر إس" إلى التشغيل البيني مع قواعد بيانات حكومية متعددة.
جنوب إفريقيا	مصنة eHome Affairs	تمتلك وزارة الشؤون الداخلية نظام "الالتقاط المباشر" لإصدار بطاقات الهوية الذكية وجوازات السفر، إضافة إلى نظام إلكتروني لتسجيل المواليد في المرافق الصحية. وتُعد منصة eHome Affairs في الأساس بوابة حجز لهذه الخدمات التي تتم في حضور الأشخاص.

ملاحظة: يجدر التنويه إلى وجود منصات رقمية متعددة للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في مختلف أنحاء القارة، وغالبًا ما تكون في مراحل متفاوتة من النضج والتكوين المؤسسي. وتُعد القائمة الواردة هنا لأغراض توضيحية فقط.